

Distr.: General
28 August 2023
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 28 آب/أغسطس 2023 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لألبانيا لدى الأمم المتحدة

يسرني أن أبلغكم بأن ألبانيا ستجري، بصفتها رئيسة مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر 2023، مناقشة مفتوحة بشأن "أساليب عمل مجلس الأمن"، فيما يتصل بالبند المعنون "تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2017/507)". وستعقد الجلسة يوم الثلاثاء، 5 أيلول/سبتمبر، الساعة 10:00.

ومن أجل توجيه المناقشات بشأن هذا الموضوع، أعدت ألبانيا مذكرة مفاهيمية (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فريد خوجا

السفير

الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة 28 آب/أغسطس 2023 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من الممثل الدائم لألبانيا لدى الأمم المتحدة

مذكرة مفاهيمية بخصوص المناقشة المفتوحة التي سيجريها مجلس الأمن بشأن
”أساليب عمل مجلس الأمن“، في 5 أيلول/سبتمبر 2023

معلومات أساسية

يعقد مجلس الأمن منذ عام 2010 مناقشات مفتوحة سنوية بشأن أساليب عمله. وقد ساعدت هذه الجلسات على تقييم تطور أساليب عمل المجلس والتفاعل مع عموم الأعضاء الذين يتصرف المجلس باسمهم، عملاً بالمادة 24 من ميثاق الأمم المتحدة. وانسجاماً مع المناقشات السابقة، ستنجح المناقشة المفتوحة فرصة فريدة لتقييم حالة المجلس واقتراح أفكار جديدة للمجلس لكي يؤدي مسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين بمزيد من الفعالية والكفاءة والشفافية.

وعلى خلفية سياق عالمي محفوف بالمخاطر يتسم بالحروب، والنزاعات، والتهديدات ذات الطابع الوجودي التي تواجهها البشرية، يُنظر إلى المجلس بتطلعات وأمل كبيرين بتحقيق انفراج. بيد أن الديناميات السياسية المتضاربة في جميع أنحاء العالم وداخل المجلس أسفرت عن الانقسام وانعدام الثقة، مما أثر تأثيراً كبيراً في قدرة المجلس على تلبية آمال وتطلعات المجتمع الدولي والجمهور عموماً وعلى الاضطلاع بمسؤوليته عن صون السلام والأمن الدوليين.

وقد انعكست تلك الحالة في زيادة عدد التصويتات الإجرائية خلال جلسات المجلس، وزيادة عدد القرارات المتخذة بدون إجماع، واستخدام حق النقض دون قيود، مما يعوق عمل المجلس فيما يتعلق بالمسائل التي لا تزال تشكل تحدياً أساسياً أمام تحقيق السلام والأمن الدوليين. وبالمثل، أصبح المجلس بشكل متزايد منقسماً بشأن استخدام الجزاءات أداة لمنع نشوب النزاعات وتسويتها، وكذلك بشأن مشاركة ممثلي/ممثلات المجتمع المدني في جلسات المجلس.

ورغم أن أساليب عمل المجلس تعتبر تقليدياً مجالاً فنياً وغامضاً إلى حد ما من مجالات عمل المجلس، فإنها تمثل وسيلة لتحقيق غاية، وأداة استراتيجية رئيسية لتحسين أدائه. فأساليب عمل المجلس تتعلق بجوانب بالغة الأهمية من عمله من قبيل مشاركة البلدان المعنية وسائر الجهات صاحبة المصلحة في صياغة قرارات المجلس، ومشاركة عموم الأعضاء وكذلك سائر الجهات الفاعلة في جلسات المجلس، والتفاعل مع سائر الأجهزة الرئيسية بما فيها الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولجنة بناء السلام، أو بالشفافية عموماً في عمل المجلس وفي ما يتعلق بعمله.

وليس من المستغرب، في سياق انبعاث الزخم لإصلاح مجلس الأمن في عام 2023، أن تتجلى أساليب العمل بشكل بارز في تلك المناقشات باعتبارها وسيلة للحث على الإصلاح ”من داخل“ المجلس لتحقيق أهدافه باعتباره الهيئة الرئيسية للأمم المتحدة المكلفة بصون السلام والأمن الدوليين.

وبالرغم من جميع الانتقادات، اعتمد المجلس وأعضاؤه على أساليب العمل بغية كفالة استمرار عمل المجلس خلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، أو الإبلاغ كل شهر (شفوياً وكتابياً) عن عمل كل رئاسة، أو تقديم التقرير السنوي للمجلس إلى الجمعية العامة قبل نهاية الدورة، أو دعوة

الأعضاء المنتخبين حديثاً إلى حضور الإجراءات قبل ثلاثة أشهر من مباشرة مهامهم. ومن المؤكد أن التباطؤ لا يزال يصعب تنفيذ أساليب العمل المتفق عليها والامتثال لها. وفي هذا الصدد، يضطلع عموم الأعضاء بدور يتسم بالأهمية فيما يتعلق بالمطالبة بمزيد من الامتثال وباقتراح تدابير جديدة وعملية. وبالرغم من استقلالية مجلس الأمن في تحديد نظامه الداخلي بموجب المادة 30 من ميثاق الأمم المتحدة، فإن العديد من أساليب عمله صيغ استجابة للمطالب والمقترحات التي قدمها عموم الأعضاء في الأمم المتحدة.

وبنفس تلك الروح وجريا على الممارسة المتبعة في السابق، تنظم ألبانيا، بوصفها رئيسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، هذه المناقشة المفتوحة أثناء رئاستها للمجلس على أمل أن يسفر تجدد المناقشات وتبادل الأفكار مع عموم الأعضاء في قاعة المجلس في عام 2023 عن تشجيع المجلس وأعضائه على التفكير في أساليب عمله بوصفها أداة استراتيجية لكفالة تحقيق قدر أكبر من الشفافية والكفاءة والفعالية في أنشطته وإجراءاته.

وتتضمن مذكرة الرئيس المؤرخة 30 آب/أغسطس 2017 (S/2017/507)، المعروفة عموماً باسم المذكرة 507، والمذكرات اللاحقة تدابير وافق عليها مجلس الأمن فيما يتعلق بأساليب عمله. وفي آب/أغسطس من هذا العام، تمكن المجلس من اعتماد مذكرتين إضافيتين من الرئيس تكفلان السير المنظم لدقائق الصمت واستمرار عمل هيئات الجزاءات. وتتسم هاتان المذكرتان بالأهمية في تحقيق مزيد من الكفاءة والفعالية.

الأهداف

تهدف المناقشة المفتوحة إلى ترسيخ الحوار بين أعضاء مجلس الأمن وعموم أعضاء الأمم المتحدة لدى تقييم آخر التطورات التي طرأت على ديناميات المجلس، وأهمية الاستمرار في تطوير أساليب عمله، وتحديد المجالات الجديدة المحتملة للتحسين فيما يتعلق بتنفيذ المذكرة 507 والمذكرات اللاحقة، وكذلك ضرورة صياغة مذكرات جديدة.

وستتيح المناقشة المفتوحة فرصة لأعضاء الأمم المتحدة لتقديم مقترحات عملية يمكن أن تسهم في تعزيز كفاءة أساليب عمل المجلس، مما يمكن المجلس من الاضطلاع بفعالية وجدارة بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين.

الأسئلة التوجيهية

في عام 2022، أصدر الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى تقريراً سنوياً (S/2022/1032) لأول مرة في تاريخه. ويستند المرفق الثاني من التقرير إلى عمل الرئاسة السابقة للفريق العامل غير الرسمي ويحدد مجموعة من المؤشرات المختارة لوضع معايير ممكنة تتعلق بقياس تنفيذ أساليب العمل التي يتفق عليها أعضاء المجلس فيما يتصل بثلاثة مجالات رئيسية، هي الفعالية والكفاءة والشفافية.

- ما هي الثغرات المتبقية في تنفيذ المذكرة 507 التي ينبغي معالجتها؟ وكيف يمكن للمجلس ككل، وللفريق العامل غير الرسمي على وجه الخصوص، بوصفه هيئة مركزية داخل المجلس مكلفة بولاية تحسين أساليب عمل المجلس وإدارته، أن يكفلاً تنفيذ الأحكام الواردة في المذكرة 507، وكذلك في مذكرات أخرى، وقياسه بشكل ملموس؟

في عام 2023، واصل أعضاء المجتمع المدني المشاركة في إجراءات المجلس، وإن كان ذلك يزيد من تعريض سلامتهم وأمنهم للخطر. وتجدر الإشارة إلى أن المجلس قد دعا حتى هذه اللحظة من عام 2023، عددا من مقدمات الإحاطات من المجتمع المدني أقل بكثير مما كان عليه عددهن في الوقت نفسه من عام 2022.

- ما هي بعض التدابير التي يمكن أن يتخذها المجلس لكفالة المشاركة الآمنة والهادفة لمقدمات الإحاطات من المجتمع المدني في جلسات المجلس مع توفير الحماية لهم من الانتقام والتهديدات بالعنف؟ وما هي بعض الخبرات المكتسبة من المنظمات الوطنية أو دون الإقليمية أو الإقليمية التي يمكن أن يسترشد بها المجلس في تعزيز مشاركته مع المجتمع المدني ككل؟

في عام 2023، التمسّت رئاسات المجلس المشورة الخطية من لجنة بناء السلام فيما يتعلق بالبنود الخاصة بكل بلد ومنطقة، وكذلك فيما يتعلق بالبنود المواضيعية. وبالرغم من ذلك التطور، فإن مشاركة رئاسة الجمعية العامة أو رئاسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي تظل حدثا استثنائيا.

- ما هو تقييم الممارسة التي وضعت لطلب و/أو تلقي المشورة الخطية من لجنة بناء السلام؟ وما هي التدابير الأخرى التي يمكن النظر فيها لإدماج عمل لجنة بناء السلام في عمل مجلس الأمن؟

- ما هي بعض التدابير الإضافية التي يمكن للمجلس ورئاسته النظر فيها لمواصلة الاتصال المنتظم وزيادة التنسيق والتعاون مع الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة ولزيادة التفاعل فيما بينها؟

في نيسان/أبريل 2022، اتخذت الجمعية العامة القرار 262/76 للمطالبة بمزيد من المساءلة لدى استخدام حق النقض في مجلس الأمن. ونتيجة لذلك، قدم المجلس ما مجموعه 4 تقارير خاصة إلى الجمعية وفقا لذلك القرار. وبالتوازي مع ذلك، وباستثناءات قليلة، عقدت رئاسات المجلس ما يسمى بـ "الاستهلال" و "الاختتام"، وكثيرا ما تُعقد هذه الأخيرة بشكل تفاعلي في إطار "صيغة توليدو".

- ما هو تقييم الآلية التي نصت عليها الجمعية العامة في قرارها 262/76 لتعزيز المساءلة؟

- ما هي الجوانب الأخرى لاتصال المجلس بعموم الأعضاء التي ينبغي تحسينها، إن وُجدت؟

في عام 2023، عاد عمل المجلس إلى شكله الاعتيادي عقب انتهاء جائحة كوفيد-19. ونتيجة لذلك، استأنف المجلس مناقشاته المفتوحة بمشاركة أعداد كبيرة من المتكلمين. ورغم أن المناقشات المفتوحة تشكل فرصة طيبة لمشاركة عموم الأعضاء، فإن هناك انتقادات متزايدة بشأن مدتها وعدم تحقيقها نتائج ملموسة. وبالإضافة إلى ذلك، تنص الفقرة 43 من المذكرة 507 على التزام المجلس "بمواصلة اتخاذ التدابير اللازمة لتحسين التركيز والتفاعل في مناقشاته المفتوحة".

- ما هي بعض التدابير التي يمكن أن يتخذها المجلس لتحسين الكفاءة في مناقشاته المفتوحة؟ وما هي التدابير الأخرى التي يمكن النظر فيها لتعزيز مشاركة عموم الأعضاء في عمل المجلس، علاوة على المناقشات المفتوحة؟ وكيف يمكن أن يسهم عموم الأعضاء في تحقيق كفاءة المجلس وشفافيته وفعاليته؟

في عام 2023، عقب تجاوز بعض من أسوأ الآثار التي ترتبت على جائحة كوفيد-19، أعاد المجلس المشاركة الكاملة بالحضور الشخصي في القاعة وفي المشاورات على حد سواء. ومع ذلك، لم يوفد

المجلس سوى بعثة واحدة إلى الميدان في عام 2023، بالمقارنة مع 5 بعثات في عام 2019 و 3 بعثات في عام 2018.

- هل ينبغي للمجلس أن يعود إلى إيفاد بعثات إلى الميدان على نحو أكثر تواتراً؟ وما هي التدابير الأخرى التي ينبغي النظر فيها للتواصل مع الأشخاص الأكثر تأثراً بقراراته بشكل مباشر؟ وفي هذا الصدد، هل ينبغي استقراء إمكانية استخدام التكنولوجيا؟

في عام 2023، نوقش مجال الجزاءات بشكل مستفيض في سياق النزاعات والحالات في أفريقيا وخارجها. ونتيجة لذلك، اتُخذ العديد من قرارات المجلس بدون إجماع، مما أضر بفعاليتها. ومع ذلك، أنشئ نظام جديد للجزاءات مؤخراً في تشرين الأول/أكتوبر 2022 في محاولة لمعالجة الحالة المتعلقة بهاييتي. وفي الوقت نفسه، تدعو الدول الأعضاء إلى توخي مزيد من الشفافية والكفاءة في عمل هيئات الجزاءات.

- ما هي التدابير التي يمكن اتخاذها لتحسين فعالية تدابير الجزاءات وكفاءة وشفافية عمل الهيئات الفرعية التابعة للمجلس، بما في ذلك تعزيز الإجراءات القانونية الواجبة؟

مقدمات/مقدمو الإحاطات وشكل الجلسات

رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، فريد خوجا

ينبغي للدول الأعضاء الراغبة في المشاركة أن تسجل أسماءها في قائمة المتكلمين من خلال النظام الإلكتروني لتسجيل أسماء المتكلمين (eSpeakers) في البوابة الإلكترونية للوفود e-deleGATE. ويجب أن تُحمّل في النظام الإلكتروني لتسجيل أسماء المتكلمين في البوابة الإلكترونية للوفود رسالة تُوجّه إلى رئيس مجلس الأمن تتضمن طلباً للمشاركة وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، وتكون موقّعة حسب الأصول من الممثل الدائم/الممثلة الدائمة أو من القائم/القائمة بالأعمال بالنيابة.

وسيُفتح باب التسجيل في قائمة المتكلمين في الساعة 9:30 من يوم 30 آب/أغسطس 2023.

وتُرحّب الرئاسة باستخدام البيانات المشتركة، عند الاقتضاء، باعتبارها وسيلة لتحسين استغلال الوقت بشكل كفؤ خلال المناقشة المفتوحة. ووفقاً للمذكرة S/2017/507، يُشجّع جميع المشاركين وأعضاء مجلس الأمن على الإدلاء ببيانات مقتضبة، على أن يقصر غير الأعضاء في المجلس بياناتهم على مدة لا تتجاوز 3 دقائق.

النتيجة

رغم أنه لا يُتوخى إصدار وثيقة ختامية بعد المناقشة المفتوحة، فإن ألبانيا، بصفتها رئيسة الفريق العامل غير الرسمي، تعترم متابعة المداخلات المدلى بها خلال المناقشة المفتوحة، وستعد موجزا تحليليا للمقترحات المقدمة في الجلسة، بما في ذلك المقترحات المقدمة من مقدمات ومقدمي الإحاطات فيما يتعلق بمقترحات عملية محددة تقدم خلال المناقشة.